الإخبارية

عدد : 138 • 15 أكتوبر 2013

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني

نشرة تواصلية إلكترونية أسبوعية يصدرها قسم الإتصال

في لقاء وطني بمدينة وجدة حول مناهضة العنف بالوسط المدرسي:

التأكيد على المسؤولية المشتركة بين القطاعات الحكومية في محاربة قضايا العنف بالوسط المدرسي

نظمت وزارة التربية الوطنية بشراكة مع منظمة اليونسيف والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الجهة الشرقية لقاء وطنيا في موضوع مناهضة العنف بالوسط المدرسي

تحت شعار " جميعا.. من أجل وسط مدرسي بدون عنف" أيام 7.8.9 أكتوبر 2013 بمدينة وجدة.

وشكل هذا اللقاء، الذي يعتبر الأول من نوعه، فضاء لتبادل الخبرات ووجهات النظر وتقاسم التجارب ما بين الأطراف المشاركة من أجل إيجاد السبل الكفيلة لمناهضة العنف بالوسط المدرسي.

وللإشارة، تميز اللقاء بمشاركة كل القطاعات المعنية بقضايا العنف المدرسي، وجمعيات المجتمع المدني النشيطة في المجال، وشركاء الوزارة، بالإضافة إلى مختلف المتدخلين والفاعلين التربويين من ذوي الخبرة والتجربة الميدانية، كل ذلك في أفق تنزيل البرنامج الوزاري عبر محطات محددة ووفق أهداف مسطرة.

وفي كلمة له بهذه المناسبة ، أكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة الشرقية، السيد محمد ديب، أن وزارة التربية الوطنية قامت بتتبع دقيق ودوري لمختلف حالات العنف المسجلة بالوسط المدرسي ورصد جميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها، حيث ترجمت هذه المواكبة في مجموعة من التقارير ومجموعة من المراسلات المتعلقة بطرق تدبير هذا الملف، مضيفا أن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة الشرقية، في

إطار مخطط عملها، قامت بتفعيل دور خلايا الاستماع والوساطة فضلا عن مراكز الاستماع التي غطت عموم المؤسسات التعليمية وفي مختلف المستويات، مما مكنها من تدبير الكثير

من قضايا العنف والخلافات التي عرفتها بعض المؤسسات التعليمية.

من جهته، أكد مدير التعليم التقني والحياة المدرسية، السيد محمادين اسماعيلي، على ضرورة اغتنام فرصة هذا اللقاء لتوحيد الرؤى وضمان بلورة تصور شمولي متكامل للمقاربات التربوية والقانونية والصحية والأمنية للوقاية والحد من العنف، وكذا ضبط أدوات العمل وآليات الرصد والتكفل والتنسيق بين المتدخلين على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والجهوية والمركزية، مشددا على أن قضية العنف بالوسط المدرسي قضية مجتمعية لا يمكن مناهضته إلا على قاعدة المسؤولية المشتركة والعمل الممتد في الزمن والانخراط العملي والمهني تتضافر فيه كل الجهود.

أما ممثل اليونيسيف، السيد فوزي محمد قصير، فاعتبر أن محاربة العنف بالوسط المدرسي يقتضي حماية التلاميذ ومؤطريهم داخل المدرسة وخارجها، مشيرا إلى الجهود التي بذلت عبر التعاون بين المغرب ومنظمة اليونسيف من خلال بلورة استراتيجية مندمجة وخطط عمل لمحاربة الظاهرة، مبنية على مقاربة الإنصاف باعتبار التلميذ صاحب حق وليس صاحب مسؤولية داخل المؤسسات، داعيا في نفس السياق إلى تعزيز كل المبادرات الوطنية والجهوية ووضع آليات للتتبع للحد من العنف بالوسط المدرسي.

هذا وقد انتظمت أشغال هذا اللقاء في جلسة

عامة وأربع ورشات، حيث ألقى ممثلو القطاعات الحكومية: وزارة التربية الوطنية، وزارة العدل، وزارة الصحة، الدرك الملكي والأمن الوطني خلال الجلسة العامة، عروضا مفصلة تضمنت إحصائيات دقيقة حول انتشار ظاهرة العنف بالوسط المدرسي، وكذا الإجراءات العملية التي يتخذها كل قطاع لمعالجة هذه الظاهرة.

أما أشغال الورشات فقد توزعت على الشكل التالي:

* الورشة الأولى: المقاربة التربوية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي
* الورشة الثانية: المقاربة القانونية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي
* الورشة الثالثة: المقاربة الصحية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي
* الورشة الرابعة: المقاربة الأمنية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي.

وجدير بالذكر أن هذه الورشات تمخضت عنها عدة توصيات كان من أهمها الدعوة إلى تفعيل مكونات الالتقائية لمختلف القطاعات المعنية لتحقيق أقصى درجة من النجاعة والفعالية في مناهضة العنف، وكذا ضرورة صياغة مخطط عمل قابل للتنفيذ اعتمادا على قاعدة معطيات ذات مصداقية تساعد في بلورة تدخلات فعالة وبناء استراتيجية دقيقة بالتنسيق بين المتدخلين من أجل الحد من الظاهرة.

ودعا المشاركون في هذا الصدد، إلى تخصيص فضاءات خاصة للتلاميذ للتبليغ عن حالات العنف، وإرساء الإجراءات الأمنية داخل المؤسسات التعليمية، وتشخيص الوضعية وتنظيم لقاءات تواصلية لتقديم النتائج وتقييمها وكذا القيام بحملات تحسيسية منتظمة.

كما ألح المشاركون، على أهمية دور مجالس التدبير والتأكيد على أهمية المقاربة البيداغوجية والتربوية في محاربة العنف، واعتماد الأحواض المدرسية كقاعدة لإرساء المراكز الجهوية لمناهضة العنف، والتنصيص القانوني على دور المجتمع المدني والاهتمام بالجانب القانوني في المصوغات الخاصة بتكوين الأطر الإدارية والتربوية.